العرب
الخميس 2021/05/06
السنة 43 العدد 12052

وجود تركيا في ليبيا أخطر على مصر من احتضان الإخوان

إصرار أنقرة على تثبيت حضورها في ليبيا يعرقل جهود التقارب مع القاهرة

رسائل أنقرة من ليبيا لا تخدم المحادثات الجارية في القاهرة

إصرار تركيا على الحفاظ على حضور عسكري في ليبيا يشكل أحد معيقات التقارب مع مصر التي تنظر لهذا الحضور على أنه تهديد لأمنها القومي. ومن غير المرجح أن تقبل القاهرة بأي مقايضة بهذا الشأن، مهما كانت المغريات التركية.

القاهرة- أكدت مضامين الزيارة التي قام بها وفد الترويكا التركي وضمت عددا كبيرا من المسؤولين إلى طرابلس أخيرا، أن إرسال أنقرة العديد من القوات والعناصر العسكرية والمرتزقة كان للبقاء في ليبيا وليس للقيام بمهمة محددة.

وتعمدت أنقرة توصيل الرسالة من الأراضي الليبية مباشرة قبيل وقت قصير من زيارة وفدها الأول للقاهرة، لترسم خطا واضحا في المفاوضات مع مصر، والتي يعد ملف الوجود العسكري التركي في ليبيا ضمن أولوياتها، وأن تشدّد القاهرة في ملف الإخوان يقابل بتشدد أكبر في ملف التمركز في ليبيا.

وأكدت مصادر مصرية لـ"العرب" أن الوجود التركي في ليبيا يمثل خطرا على الأمن القومي المصري، وأن تحركات القاهرة ازدادت فعالية مع تدفق المرتزقة السوريين الذين دفعت بهم أنقرة إلى طرابلس وعقب قيامها بعقد اتفاقيات وتفاهمات عسكرية مع حكومة الوفاق الوطني السابقة بقيادة فايز السراج، وهذا الوجود الكثيف "كان الدافع الرئيسي لتحديد مصر خطها الأحمر في سرت والجفرة".

وأضافت المصادر ذاتها أن تأكيد المسؤولين الأتراك على عدم خروج قواتهم من ليبيا بأنواعها وعدادها وعتادها كفيل بنسف المحادثات السياسية والأمنية الجارية بين الجانبين لتذويب الهوة وفتح صفحة عمادها مراعاة المصالح المشتركة.

وأشارت إلى أن "خروج القوات التركية من ليبيا مقدم على خروج قيادات الإخوان المسلمين من تركيا، ووقف نشاطهم السياسي والإعلامي، أو حتى تسليم عدد منهم، فبقاء قوات على مرمى بصر من الحدود المصرية يشكل تهديدا للأمن القومي ويكسر معادلة الجغرافيا السياسية التي تتفوق بها القاهرة على أنقرة في ليبيا".

وتنظر الحكومة المصرية إلى أن بقاء الإخوان في إسطنبول أو غيرها من المدن التركية جرى تجاوز الكثير من عقباته، حيث تمكنت أجهزة الأمن من استعادة زمام الأمور، ووفرت قدرا كبيرا من الاستقرار في كافة ربوع البلاد، بعد قصف شوكة إرهابيين حظوا برعاية تركيا السنوات الماضية وحصلوا منها على دعم متعدد الأوجه.

كما أن تأثير الإخوان في الساحة المصرية، أمنيا وسياسيا واقتصاديا جرى تجاوزه من خلال تصورات واسعة لتقويضه، ولفظهم المجتمع المصري، وخسروا الحاضنة التي مكنتهم سابقا من التفوق، ولذلك فوجودهم في تركيا من عدمه لن تكون له انعكاسات خطيرة على الأوضاع المصرية بعد أن فقدوا رصيدهم ومصداقيتهم.

وعلمت "العرب" أن المفاوضات المصرية مع الجانب التركي لم تتضمن شرطا أساسيا بشأن خروج كل العناصر الإخوانية من تركيا أو تسليمها إلى القاهرة، لأن خروجهم يعني انتقالهم إلى محطة أخرى، وقد يتمكنون من تشكيل لوبي جديد في الدول التي سيذهبون إليها ربما يمثل عبئا على الدولة المصرية.

كما أن تسليم جميع القيادات يعد عبئا ثانيا، فمن المفترض أن يتم الزج بهم في السجون وإعادة محاكمتهم، ما يستنزف جهدا ووقتا كبيرين، وينكأ جراحا اعتقدت دوائر مصرية أنها بدأت تندمل، والإصرار يتعلق فقط بعدد محدود من الأسماء، مثل محمود حسين ويحيى موسى وعلاء السماحي، وهم من القيادات التي صدرت بحقها أحكام قضائية وتورطت في أعمال عنف وإرهاب لا تهاون فيها.

نصر سالم

مصر لها سقف محدد في ليبيا لن تقبل بأقل منه

وأشار مساعد وزير الخارجية المصري سابقا، السفير محمد حجازي لـ"العرب" إلى أن "مصر لن تتنازل بأي حال من الأحوال عن شرطها بخروج القوات التركية من ليبيا، وطرد المرتزقة والميليشيات خارج أراضيها، ومهما كانت إغراءات أنقرة لإثناء القاهرة عن هذا الشرط، فلن يتحقق لها مرادها، لأن مصر تتعامل مع الوجود العسكري التركي في ليبيا باعتبارها خطرا يضاهي خطر الإخوان".

وأكدت المصادر المصرية لـ"العرب" أن بقاء المرتزقة وتحكم القوات التركية في مفاصل عسكرية بليبيا سوف يتحول إلى حاضنة للعناصر المصرية التي ستقوم أنقرة بترحليها كنوع من إثبات حسن النوايا للقاهرة، أو بمعنى أدق الالتفاف عليها، لأنه في حالة الوجود الكثيف لهذه العناصر وتحول ليبيا إلى ملاذ آمن لها قد يتم تسريبها إلى داخل مصر عبر الحدود الممتدة مع ليبيا لنحو 1200 كيلومتر.

ويقول متابعون إن نقطة البدء في تسوية الخلافات مع تركيا تأتي من خروج جميع قواتها، وعدم تمكينها من تشييد قواعد عسكرية في ليبيا، وما لم يحدث ذلك تستمر الحوارات في القاهرة أو غيرها في الدوران داخل حلقات مفرغة، وتبقى مفاصل السلطة في ليبيا رهينة للإرادة التركية في عهد حكومة الوحدة الوطنية الحالية، أو ما يتلوها من حكومة جديدة بعد إجراء الانتخابات قبل نهاية العام الجاري.

وقال الخبير العسكري المصري نصر سالم لـ"العرب" إن مصر لها سقف محدد في ليبيا لن تقبل بأقل منه حتى لو تعقدت العلاقة مع تركيا مرة أخرى، وأول خطوة أن تخرج قواتها العسكرية، وإذا عرضت أنقرة بقاء قواتها في ليبيا مقابل التخلي عن الإخوان فلن تقبل مصر، لأنها تضع المطلبين في كفة واحدة لارتباطهما الوثيق.

ولفت إلى أن "الخط الأحمر الذي أعلنه الرئيس عبدالفتاح السيسي العام الماضي (سرت- الجفرة) لن يزول بتقارب القاهرة وأنقرة، بل سيكون تنفيذه منطلقا لعلاقات أفضل، والعكس صحيح".

وازداد تشدد مصر في مسألة خروج القوات التركية من ليبيا عقب ما سمعته من خطاب في طرابلس لوزيري الخارجية مولود تشاويش أوغلو، والدفاع خلوصي أكار، ويؤكد في محصلته أنّ بلديهما باق ومتمسك بوجوده العسكري لأجل غير مسمى في ليبيا بذريعة أن هناك اتفاقيات رسمية عقدت مع الحكومة السابقة.

يرمي الخطاب التركي المتعنت في مسألة خروج القوات العسكرية والمرتزقة إلى الحصول على مزايا اقتصادية، والمساومة على الخروج بفتح المجال على مصراعيه أمام أنقرة للمساهمة في جزء معتبر من كعكة إعادة الإعمار، ومنح شركاتها أولوية على غيرها، وضمان عدم سحب الأموال الليبية من البنك المركزي التركي، والضغط بالتوازي لخروج قوات "فاغنر" الروسية، بالتالي هو موجه إلى القيادة الليبية حاليا ومستقبلا، وليس لمصر.

يمكن أن تتفهم القاهرة طبيعة المصالح الاقتصادية لتركيا في ليبيا، لكنها لن تقبل بتواجدها عسكريا، أو تقبل بتحويل "الوطية" في غرب ليبيا إلى قاعدة تركية بأي ثمن، لأنها تعني فرض الأمر الواقع على مصر، وإحراجها في ظل انفتاحها على جميع الأطياف وعدم حصر علاقتها بمنطقة شرق ليبيا.

تستمد مصر ثقتها من أن تصورات تركيا بشأن وجودها العسكري مرفوضة من قبل المجتمع الدولي أيضا، وهناك إصرار على خروج جميع القوات الأجنبية، تركية وروسية أو ميليشيات تابعة لجهات غير معلومة، ورفض قوى غربية عدة لحصول تركيا على قاعدة عسكرية في جنوب البحر المتوسط، وما تمثله من تهديدات لدول أوروبية، وما تحمله من مخاطر للتوغل جنوبا في القارة الأفريقية.

تتخوف القاهرة من هذه المعطيات، لأن تحقيقها يجعل لأنقرة يدا طولى في المنطقة، تمكنها من العودة إلى أجندتها الرئيسية المؤدلجة، فمصر تعلم أن تقاربها مع تركيا لدواع وضرورات وتطورات وتحديات إقليمية، وتدرك أن أي استدارة يقوم بها النظام التركي حيال نظيره المصري تكتيكية ولا تحمل مضمونا إستراتيجيا، لذلك فبقاء القوات العسكرية في ليبيا تراه القاهرة أكثر خطورة من بقاء الإخوان في تركيا.

أزمة ترسيم الحدود بين لبنان وإسرائيل تراوح مكانها

بيروت – يعكس تأجيل الجلسة السادسة لمفاوضات ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل إلى أجل غير محدد فشل الوسيط الأميركي في تحقيق اختراق، في ظل الهوة الكبيرة بين الطرفين والتي تتعدى الجانب التقني إلى السياسي.

واستؤنفت الثلاثاء الجولة الخامسة من المفاوضات غير المباشرة بين إسرائيل ولبنان، والتي جرى التمهيد لها خلال زيارة لوكيل وزارة الخارجية الأميركية ديفيد هيل قبل أيام إلى بيروت، وسط ارتفاع منسوب التفاؤل حيال إمكانية حدوث تطور جديد يساهم في حلحلة عقدة الحدود.

وترى أوساط سياسية أن تعثر الجولة يؤكد واقع أن الإدارة الأميركية وإن كانت تملك الرغبة في تحقيق نجاح في هذا الملف بيد أنها لا تملك الأدوات والتصور الكامل للتسوية.

وقالت مصادر لبنانية الأربعاء إنه تم تأجيل الجلسة بسبب شروط مسبقة لتل أبيب، الأمر الذي ترفضه بيروت. وذكرت قناة "الجديد" اللبنانية (خاصة) أن إرجاء الجلسة التي كانت مقررة في رأس الناقورة (جنوب) جرى بعد رفض الوفد اللبناني المفاوض برئاسة العميد الركن بسام ياسين التوجه إليها.

وأوضحت أن سبب الرفض هو "الشروط الإسرائيلية المسبقة لناحية حصر التفاوض على مساحة الـ860 كيلومترا مربعا".

وتم الاتفاق على عقد الجلسة السادسة خلال مفاوضات الثلاثاء، بيد أن الوفد اللبناني تلقى أمرا بعدم الذهاب إلى حين تعديل إسرائيل موقفها.

وكان الرئيس ميشال عون قال في بيان سابق إنه طلب من وفده المفاوض في مسألة ترسيم الحدود مع إسرائيل عدم استكمال التفاوض بشروط مسبقة.

ووفق البيان اطلع عون على "وقائع الاجتماع ومشاركة الوفد الأميركي الذي طلب أن يكون التفاوض محصورا فقط بين الخط الإسرائيلي والخط اللبناني المودعين لدى الأمم المتحدة، وذلك خلافاً للطرح اللبناني ولمبدأ التفاوض دون شروط مسبقة".

وتقول الأوساط اللبنانية إن عون كان تجاوب مع دعوة هيل إلى عدم توقيع مرسوم لتوسيع المنطقة الاقتصادية الخالصة للبنان، والذي كان استفز إسرائيل، في مقابل استئناف التفاوض دون شروط مسبقة.

وتشير الأوساط إلى أن قرار تأجيل الجلسة السادسة يعني أنه لا أمل على المدى المنظور في أي تسوية لمشكلة الحدود التي تحول دون استثمار لبنان في التنقيب في منطقته، فيما هو في أمس الحاجة إلى ذلك.

وفي أكتوبر 2020 انطلقت المفاوضات غير المباشرة برعاية الأمم المتحدة وبوساطة أميركية، إثر نزاع على منطقة في البحر المتوسط غنية بالنفط والغاز.

وتبلغ مساحة المنطقة المتنازع عليها 860 كلم، بحسب الخرائط المودعة من جانب لبنان وإسرائيل لدى الأمم المتحدة، لكن الوفد اللبناني المفاوض يقول إن المساحة المتنازع عليها هي 2290 كلم.

وكان الوفد اللبناني قدم خلال إحدى جلسات المحادثات التي انعقدت سابقا خارطة جديدة تدفع باتجاه 1430 كلم إضافيا للبنان، وهو ما ترفضه إسرائيل.

إريتريا تسير على حبل مشدود بين السودان وإثيوبيا

الخرطوم – أنهى الرئيس الإريتري أسياس أفورقي الأربعاء زيارة استمرت يومين للسودان حاول خلالها تهدئة الأجواء بين البلدين بعد أن اتهمت الخرطوم طرفاً ثالثاً بالانحياز إلى إثيوبيا في نزاعها الحدودي على منطقة الفشقة، قبل أن تعترف أسمرة بنشر قواتها في إقليم تيغراي للقتال إلى جانب القوات الفيدرالية الإثيوبية.

وعقد أفورقي مباحثات مع رئيس مجلس السيادة الانتقالي السوداني الفريق أول عبدالفتاح البرهان، ولم يصدر بيان رسمي بشأن ما جاء في المباحثات، غير أن صحفا محلية سودانية أشارت إلى أنها ناقشت سبل تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات مختلفة وحل المسائل الخلافية بالحوار، وناقشت أزمة الحدود المشتركة بين إثيوبيا والسودان وتطرقت إلى أزمة سد النهضة.

وجاءت زيارة أفورقي الثالثة إلى السودان منذ الإطاحة بنظام عمر البشير في وقت حرج بالنسبة إلى بلاده التي تتعرض لضغوط دولية لسحب قواتها من تيغراي، وحملتها جهات غربية مسؤولية الجرائم التي ارتكبت بحق المدنيين في تلك المنطقة، والتلويح بتوقيع عقوبات رادعة.

وشعر الرئيس الإريتري أن دائرة الخناق تضيق حوله ما دفعه إلى زيارة السودان لتخفيف الضغوط الإقليمية وكسب الخرطوم إلى صفه من خلال تعهده بضمان استقرار شرق السودان، وإيجاد حل لأزمتي الخرطوم مع أديس أبابا بخصوص الفشقة وسد النهضة كي لا يجد نفسه في مواجهة مع السودان.

واستبعد مراقبون نجاح أفورقي في إيجاد حل لأزمة سد النهضة، وأقصى ما يستطيع عمله إقناع الدول الثلاث بالجلوس مجدداً على طاولة المفاوضات، تنفيذاً لرغبة إثيوبية لاستهلاك الوقت، وهو ما ترفضه مصر والسودان ما لم يكن مصحوبا بتوقيع على اتفاق ملزم، خاصة أن إنحياز أفورقي لإثيوبيا يقلل من مصداقية وساطته.

ويدرك الرئيس الإريتري أن التصعيد في المثلث الحدودي بين بلاده والسودان وإثيوبيا لن يكون في صالح تحالفه الجديد مع أديس أبابا، وقد يفتح عليه أبواب معارضين له في شرق السودان إذا قررت الخرطوم توظيف هذه الورقة عبر دعم جبهة تحرير تيغراي والفارين من قياداتها للسودان أو تنظيمات إريترية.

وأظهر أفورقي خلال زيارته للخرطوم حرصا على التواصل مع المكون المدني الذي يعارض مسألة التصعيد على الحدود مع إثيوبيا، بعكس اهتمامه في زيارات سابقة بتوطيد علاقاته مع المكون العسكري، واستهدف تقديم ما يمكن أن يقنع الحكومة بضرورة التواصل والتفاهم المشترك عبر الحوار للتعامل مع الأوضاع المتأزمة.

وبحث أفورقي مع رئيس الحكومة عبدالله حمدوك إمكانية فتح أبواب التكامل الاقتصادي بين البلدين وتوسيعه ليشمل دول المنطقة باعتباره مدخلاً لحل القضايا السياسية وخلق مشروعات مشتركة تنهض باقتصاديات هذه الدول لإحداث شرخ بين المكونين المدني والعسكري والتشويش على خيارات السودان الإقليمية.

قال المحلل السياسي السوداني محمد تورشين إن أفورقي يلعب على تعقيدات المشهد السوداني للاستفادة من تباين مواقف الأطراف الحاكمة من التصعيد العسكري على الحدود مع إثيوبيا.

صلاح الدين دومة

أفورقي استغل الخلافات داخل إثيوبيا وسيطر على أراض واسعة

محمد تورشين

أفورقي يلعب على تعقيدات المشهد السوداني

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن أفورقي يخشى من إمكانية إقدام إثيوبيا على خطوة الملء الثاني لسد النهضة من دون الوصول إلى اتفاق ملزم، ما يعني أن السودان ومصر سيعملان على تصعيد الأوضاع على الحدود التي تتواجد فيها قواته، وبالتالي فإن دعم جبهة تحرير تيغراي بالسلاح يعرضه لخسائر كبيرة.

ويحاول أفورقي استجداء السودان كي لا يفتح مجدداً صفحة تقديم الدعم إلى حركة الجهاد الإسلامي الإريترية المعارضة التي تتواجد عناصرها بكثافة في شرق السودان، ويدرك أن إتاحة المنابر الإعلامية والسياسية للحركة يؤدي إلى مشكلات له، خاصة أن الأوضاع في بلاده قابلة للاشتعال في أي لحظة.

ويشكل شرق السودان أحد أسباب تعقيدات العلاقة بين البلدين، إذ أن إريتريا تخشى من إمكانية توظيف المعارضة الموجودة هناك ضدها، وفي الوقت ذاته فإن لديها مصلحة في استمرار الأوضاع غير المستقرة عقب فشل تنفيذ مسار الشرق بالسودان حتى الآن.

وذهب متابعون للتأكيد على أن إريتريا توظف حالة الضعف التي عليها الحكومة الانتقالية في السودان نتيجة انشغالها بصراعات داخلية لتحافظ على السلام البارد مع الخرطوم بعد أن حقق أفورقي مكاسب مهمة على رأسها ترسيخ أقدامه في تيغراي.

وكشفت مصادر سودانية أن أفورقي قدم خلال زيارته ضمانات للخرطوم بعدم انخراط بلاده في أي أعمال عدائية تؤثر سلباً على الأمن القومي السوداني، وإيصال رسالة مفادها أن تحالفه مع أديس أبابا لن يأتي على حساب السودان.

وأشار أستاذ العلوم السياسية بجامعة الخرطوم صلاح الدين الدومة إلى أن أفورقي يمارس انتهازيته بحق السودان في محاولة لكسب ود السلطة في الوقت الذي حقق فيه مكاسب عديدة من دخوله في حرب تيغراي، حيث استغل الخلافات داخل إثيوبيا وسيطر على أراض واسعة لم يحلم بها قبل الوصول إلى اتفاق سلام بين البلدين، وبالتالي فهو يحاول الحفاظ على هذه النجاحات من خلال تحييد السودان.

وتوقع في تصريح لـ"العرب" أن يكون أفورقي قدم خلال زيارته شروطا للانسحاب من بعض المواقع في إقليم تيغراي القريب من السودان، منها حث الخرطوم على الانخراط في حوار مع أديس أبابا لضمان عدم التصعيد العسكري.

وذكر متابعون في السودان أن الزيارة هدفها الرئيسي إحداث شرخ في العلاقة بين حلف الخرطوم والقاهرة لصالح حلف أسمرة وأديس أبابا، لأن أفورقي يعلم أن تقوية العلاقات بين الحلف الأول سوف تكون لها انعكاسات على التوازنات في المنطقة، وتتأثر بها إريتريا التي تعاني من أزمات معقدة.

أفورقي يحاول الحفاظ على علاقة هادئة مع السودان